التباين المكاني بين حجم القوة البشرية ١٥-٦٤ سنة والأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١

استاذ مساعد محمد هاشم ذنون

Dr.mohammed.hashemi@uomosul.edu.iq

استاذ الدكتور احمد حامد علي

dr.ahmed.h.ali@uomosul.edu.iq

م. وسام عبدالله حسين

Wissamakra@yahoo.com

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم الجغرافية

Spatial discrepancy between the size of the human force 15-64 years and economic activities in Iraq for the period 2010-2021

teacher, Wissam Abdullah Hussein
Professor Dr. Ahmed Hamid Ali
Assistant Professor, Dr. Muhammad Hashim Thanoun

المستخلص

ازدادت الأزمة الاقتصادية العراقية وتطورت بعد دخول القوات الامريكية في ٢٠٠٣م، ودخول عصابات داعش في ٢٠١٤م لبعض المحافظات (الانبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك ونينوى) إذ تفاقمت مشكلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، وانتشرت ظاهرة البطالة والفقر بين السكان، وتراجع في قطاعات الاقتصادية، وتزايدت هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي، ويعاني القطر من مشاكل بنيوية متعلقة بسوق العمل، والتعلق الاساسي منها بالطابع الريعي للإقتصاد، وبالغلبة العددية للمؤسسات الصغيرة الحجم، وذات الطابع العائلي أو التقليدي وخصوصاً في قطاع الزراعة، وفي معظم الاحيان ذات إنتاجية منخفضة وقليلة الاعتماد على التكنولوجيا، وبالتالي فإن الاقتصاد العراقي لا يولد العدد الكافي من فرص العمل للقوة البشرية وخصوصاً لذوي الكفاءة العلمية، كما لا توفر فرص العمل التي تتوفر فيها متطلبات العمل اللائق المحمي والذي يولد دخلاً كافياً، ويضاف الى ذلك مشكلة الفجوة الكبيرة بين متطلبات سوق العمل، ومع ضعف الارتباط بين التعليم والانتاج، وتشير خلاصة التقارير بأن بنية الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣م تصنف الى صنفين اساسيين هما: إختلال هيكل الانتاج وهيمنة القطاع الحكومي وضعف القطاع الخاص، وكلا الصفتان مرتبطتان بتبعية الاقتصاد للقطاع النفطي تلك الميزة التي سيكون لها انعكاساتها المستديمة على خصائص السكان العاملين.

وتهدف هذه الدراسة التعرف على حجم القوة البشرية ١٥-٦٤ سنة وتباينها المكاني طبقاً للمحافظات والبيئة في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١، والكشف عن معدل النشاط الاقتصادي للقوة البشرية ١٥-٦٤ سنة "النشطين اقتصادياً" وتمثيلها بأقاليم معدل النشاط الاقتصادي في العراق، وتسليط ضوء على توزيعهم طبقاً للانشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تباين مكاني ، حجم القوة البشرية ، نشاط اقتصادي

Abstract

The Iraqi economic crisis increased and developed after the entry of US forces in 2003 AD, and the entry of ISIS gangs in 2014 AD to some provinces (Anbar, Salah al-Din, Diyala, Kirkuk and Nineveh), as the problem of economic development worsened in general, and the phenomenon of unemployment and poverty spread among the population, and a decline in the economic sectors, The dominance of the oil sector has increased over the overall economic activity, and the country suffers from structural problems related to the labor market, mainly related to the rentier nature of the economy, and the numerical predominance of small-sized enterprises, of a family or traditional nature, especially in the agricultural sector, and in most cases with low productivity and little dependence on Technology, and unstructured, and therefore the Iraqi economy does not generate a sufficient number of job opportunities for the human force, especially for those with scientific competence, nor does it provide job opportunities that meet the requirements of decent, protected work that generates sufficient income, in addition to the problem of the large gap between the requirements of the labor market And with the weakness of the link between education and production, and the summary of the reports indicates that the structure of the Iraqi economy after 2003 AD is classified into two basic categories: All production, the dominance of the government sector, and the weakness of the private sector, both of which are related to the dependence of the economy on the oil sector, a feature that will have lasting repercussions on the characteristics of the working population.

This study aims to identify the size of the human force between 15-64 years and its spatial variation according to the governorates and the environment in Iraq for the period 2010-2021, and to reveal the rate of economic activity for the human force between 15-64 years who are "economically active" and represent it in the regions of the rate of economic activity in Iraq, and shed light on Their distribution according to economic activities.

Keywords :spatial variation ,size of human power ,economic activity

المقدمة:

ازدادت الأزمة الاقتصادية العراقية وتطورت بعد دخول القوات الامريكية في ٢٠٠٣م، ودخول عصابات داعش في ٢٠١٤م لبعض المحافظات (الانبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك ونينوى)؛ إذ تفاقمت مشكلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، وانتشرت ظاهرة البطالة والفقر بين السكان، وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وتدهور البنيان الاقتصادي، وتزايدت هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي والى الوقت الحاضر.

كما ويعاني اقتصاد العراق من مشاكل بنيوية متعلقة بسوق العمل، والتعلق الاساسي منها بالطابع الريعي للإقتصاد، وبالغلبة العددية للمؤسسات الصغيرة الحجم، وذات الطابع العائلي أو التقليدي وخصوصاً في قطاع الزراعة، وفي معظم الاحيان ذات إنتاجية منخفضة وقليلة الاعتماد على التكنولوجيا، وبالتالي فإن الاقتصاد العراقي لا يولد العدد الكافي من فرص العمل للشباب خصوصاً ذوي الكفاءة العلمية، كما لا توفر فرص العمل التي تتوفر فيها متطلبات العمل اللائق المحمي الذي يولد دخلاً كافياً، ويضاف إلى ذلك مشكلة الفجوة الكبيرة بين متطلبات سوق العمل، ومع ضعف الارتباط بين التعليم والانتاج، يحصل تحوير في وظائف النظام التعليمي، ويحصل تضخم في الالتحاق بالتعليم العالي، وتشير خلاصة التقارير إلى بنية الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يصنف إلى صنفين اساسيين هما: إختلال هيكل الانتاج وهيمنة القطاع الحكومي وضعف القطاع الخاص، وكلا الصفتين مرتبطتين بتبعية الاقتصاد للقطاع النفطي تلك الميزة التي سيكون لها انعكاساتها المستديمة على خصائص السكان العاملين[١].

تعد دراسة هذه الفئة ١٥-٦٤ سنة (القوة البشرية) من بين أهم الدراسات السكانية والاقتصادية أنهم جزء مهم من السكان لأنهم يعيلون أنفسهم والفئات الاخرى، وانهم يحتاجون الى الدعم المستمر لاستثمار طاقاتهم، وعدم هدرها، خوفاً من انتشار الظروف السلبية كالانخفاض المعيشي والمشكلة الفقر والبطالة والجرائم، فهم مصدر إعالة اسرهم وتحسن المستوى المعاشي لهم[٢].

تهدف هذه الدراسة الى اعطاء صورة عن الواقع حجم ونمو القوة البشرية ١٥-٦٤ سنة ومعدل النشاط الاقتصادي لهذه القوة، والتعرف على تباينهم البيئي والمكاني في العراق للمدة الدراسة.

وتتجلى مشكلة الدراسة بوجود تباين وتذبذب في حجم القوة البشرية ومعدل معدل النشاط الاقتصادي في العراق للفئة ١٥-٦٤ سنة، وان التباين قائم على اساس البيئي والمكاني.

واعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحقيق اهداف الدراسة، المتمثلة بالظواهر السكانية، وبغية الوصول الى اعطاء صورة واضحة عن طبيعة السكان النشطين في العراق، واعتمد الدراسة في بياناتها على مجموعات الاحصائية السنوية والمسوحات للوزارة التخطيط لسنتين ٢٠١٥ و٢٠١٨ و٢٠٢١.

أما الحدود المكانية للدراسة المتمثلة بالعراق ويتألف من ثماني عشرة محافظة ولكلا البيئتين، أما الحدود الزمانية للدراسة فقد اعتمد على المدة ٢٠١٠-٢٠٢١ للدراسة.

أولاً معدل النشاط الاقتصادي العراقي

يستخدم معدل النشاط الاقتصادي الخام(*) للدلالة على المستوى العام لمشاركة السكان الذين انخرطوا في الحياة العملية وأصبحوا ناشطين اقتصادياً أي النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان، وهذه النسبة تلقي الصور على حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في مجتمع ما(٣).

ومعدل النشاط الاقتصادي المنقح(**) من المقاييس المعتمدة لبيان مدى اسهام السكان في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهو النسبة المئوية للسكان من مجموع النشطين إلى جملة القوة البشرية، وهذه النسبة تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع، يمثل السكان ذوو النشاط الاقتصادي العاملون فعلاً من السكان بغض النظر عن الحدود القانونية لسن العمل(٤)، غير أن الاحصاءات المستخدمة لا تخل فئات السكان الذين يمارسون اعمالاً مختلفة وهم ما زالوا دون سن العمل يجعل ذلك مخالفاً للقانون، بينما تدخل في الحسبان فئات العاملين من السكان التي تجاوزت السن القانونية للعمل(٥).

والقوى العاملة تختلف في مفهومها عن مفهوم النشاط الاقتصادي، وتعرف بأنها كل الاشخاص من كلا الجنسين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية ، ويضم الاشخاص العاطلين عن العمل ، وبضمنهم من يبحثون عن العمل لأول مرة ، ويشمل هذا على الاشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص ، والذين يعملون لقاء أجر أو راتب والعاملين في النشاطات الاقتصادية للاسرة من دون أجر واعضاء الجمعيات التعاونية وافراد القوات المسلحة(٦).

وحددت منظمة العمل الدولية (ILO) عام ١٩٥٩م مفهوم القوى العاملة[*] بأنه يتمثل بالاشخاص المشتغلين بأي نشاط اقتصادي الذين هم في سن معينة من العمر (سن العمل) ويشمل فئات السكان الآتية [٧]:

١. الأشخاص المشتغلون بأي نشاط اقتصادي الذين هم في سن معين من العمر(سن العمل) وهم:

أ. المشتغلون بأجر أو بفائدة خلال مدة معينة .

ب . المتعطلون الذين كانوا يعملون بعمل ولكنهم تغيبوا عنه بصورة مؤقتة لمدة معينة لأي سبب عارض ومشروع، كالمرض أو الإضراب .

٢. أصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص .

٣. العمال الذين يعملون بلا عوض مع عوائلهم في مختلف النشاطات الاقتصادية .

٤. جميع العاملين في القوات المسلحة.

واستخدمت وزارة التخطيط العراقية مصطلح (النشطين اقتصادياً) في بيانات التعدادات السكانية للتعبير عن مفهوم القوى العاملة الذي يمثل ذلك الجزء من القوى البشرية الذين يعملون فعلاً ويرغبون فيه ويبحثون عنه في سن (٧ سنوات فأكثر) وفي المجموعات الاحصائية اعتمدت الوزارة على معدلات النشاط الاقتصادي المنقح للفئة ١٥-٦٤ سنة ، أما اقل سناً اعتبرتهم الوزارة عمالة الاطفال، ولا تتضمن القوى العاملة الفئات السكانية الآتية[٨] :

١. ربات البيوت المتفرغات للعمل المنزلي .

٢. الطلاب المتفرغون للدراسة لكلا الجنسين .

٣. المحالون على التقاعد ولا يعملون .

٤. نزلاء السجون والمصحات وما شابه .

٥. الأشخاص الذين يحصلون على دخولهم من عقارات يمتلكونها.

أما بخصوص العسكريين فهذه الفئة تخضع للاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة, فهناك من يعدها ضمن القوى العاملة (النشطين اقتصادياً), وبعض الدول لا تعد أفراد القوات المسلحة ضمن القوى العاملة، بل تعدها ضمن الموارد البشرية للدولة[٩].

طبقاً لدراستنا في اتجاه حجم القوة البشرية ومعدل النشاط الاقتصادي سنعتمد على الفئة ١٥–٦٤ سنة على الرغم من أن قانون سن التقاعد العراقي يحدد السن ٦٠ للتقاعد[١٠]، إلا أنه في معظم الكتابات تمتد هذه الفئة حتى (٦٤ عاماً) لتكون قابلة للمقارنة الدولية وهي تعرف بقوة العمالة او قوة العمل وهي تضم فئات العمر المنتجة والعمالة في المجتمع وهي التي تعتمد عليها الفئات الاخرى.

يعد اتجاه معدل النشاط الاقتصادي المنقح في العراق من الموضوعات المهمة لأنه نتاج القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي التي تثير اهتمام العديد من المختصين كالديموغرافيين والجغرافيين ورجال الاقتصاد لارتباط هذه القطاعات بالعناصر الديموغرافية كالتركيب العمري والنوعي والتوزيع البيئي للسكان، والتركيب الاجتماعي والمستوى التعليمي للافراد، وقد حضيت باهتمام كبير وخاصة بعد خمسينات القرن الماضي، كما وقد حظيت باهتمام أكبر في الوقت الحاضر، وذلك لدورها في عمليات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الرفاه والرخاء للأفراد والمجتمع.

ويعد السكان النشطون اقتصادياً هم قوة الدولة بكافة جوانبها، وإنهم من بين أهم العناصر الاساسية لأية خطة تنموية أو إنتاجية في التنمية الاقتصادية في القطر، فحال توفر الظروف الملائمة لهم كتدريبهم وتعليمهم وتهيئتهم للمشاركة الفعلية في الانشطة

الاقتصادية، مما سيحققون في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، ويسهم ذلك ارتفاع المستوى الصحي والمعاشي لسكان القطر.

أ. القوة البشرية ومعدل النشاط الاقتصادي المنقح للفئة ١٥-٦٤ سنة وتباينه البيئي:

من معطيات الجدول (١) يتبين حجم ونمو القوة البشرية معدلات النشاط الاقتصادي وتباينها البيئي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١ ، وبالنظر عامة إلى نمو حجم القوة البشرية في العراق نلاحظ انه يتذبذب نحو الانخفاض وثم ارتفاع، ويعزو ذلك الى حجم الخسائر للقوة البشرية خلال سنوات دخول عصابات الداعش الاجرامية الى العراق؛ إذ استشهد كثير من الشباب وقدر بالألف، كانت سبباً لتراجع حجم النمو السنوي للفئة ١٥-٦٤ في العراق، وبعد تحسن الوضع الامني عاود معدل النمو القوة البشرية بالارتفاع؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي للقوة البشرية ٢,٦ للمدة ٢٠١٠-٢٠١٥، وتباين هذا المعدل بين الحضر؛ إذ ارتفع إلى ٣,٨٪ سنوياً مقابل ١,٧٪ في الريف، وفي المدة الثانية ٢٠١٥-٢٠١٨ تراجع معدل النمو السنوي للقوة البشرية في العراق إلى ١,٨٪ سنوياً مع تراجعه بيئياً نتيجة الظروف الاستثنائية لعصابات الداعش، وفي المدة الاخيرة ٢٠١٨-٢٠٢١، عاود معدل النمو العام بالنمو التدريجي، إذ بلغ ٢,٧٪ سنوياً مع تحسنه بيئياً وارتفاعه في الريف إلى ٢,٨٪ مقابل ٢,٦٪ في الحضر سنوياً.

أما معدل النشاط الاقتصادي المنقح للقوة البشرية إذ يلاحظ بشكل عام أنه انخفض من ٤٨,٣٪ إلى ٤١,٩٪ لمدة ٢٠١٠-٢٠٢١، كما وانخفض بيئياً؛ إذ انخفض من ٤٤,٩٪ في الحضر إلى ٣٩,١٪، وفي الريف من ٥١,٧٪ إلى ٤٤,٧٪، للمدة ذاتها، ويرجع اسباب الانخفاض المعدل العام والبيئي إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة إنعكس سلباً على حجم العاملين في الانشطة الاقتصادية وفي مقدمتها النشاط الزراعي ويليها الانشطة الصناعية والخدمية

والتجارة وادى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر في العراق، وهجرة سكان الريف إلى المدن انعكس سلباً على زيادة حجم سكان الحضر وأسهمت بنسبة تجاوز ٧٠٪ من اجمالي سكان القطر، ونتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وفتح فجوة للمستوى المعاشي بين طبقات سكان المدن مما كان لها آثار سلبية واقتصادية واجتماعية على عامة المجتمع.

ان ارتفاع فئة صغار السن أقل من ١٥سنة وأنها تغذي وباستمرارية القوة البشرية الداخلة في سوق العمل ١٥-٦٤ سنة، فلا بد أن نستنتج من ذلك ارتفاع في معدلات النشاط الاقتصادي، أما في الواقع فإنها اختلفت نتيجة عدم وجود خطط تنموية آنية ومستقبلية لفئات السكان (صغار السن والشباب والكبار السن)، ويقل جداً عدد الذين يدخلون ضمن النشاط الاقتصادي بين السكان في قوة العمل ، وبعد عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، نلاحظ عندما يفرغ الطلاب من مراحل دراسة التعليم الثانوي والجامعي ويصبح مؤهلاً للدخول في قوة العمل، إلا انه لم يحصل على العمل وازدادت هذه المشكلة سنة بعد اخرى وتفاقمت ليصل حتى إلى الشهادات الجامعية والعليا، وانتشر معدلات البطالة في العراق،

أما تفصيلاً يبين الانخفاض التدريجي مع وجود تباين بيئي في الانخفاض لمعدل النشاط الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١؛ إذ بلغ معدل النشاط الاقتصادي ٤٨,٣٪ في عام ٢٠١٠ ، وفيما بعد انخفض تدريجياً ليسجل ٤٣,٢٪ و٤٣,٥٪ و٤٠,٩٪ لسنوات ٢٠١٥ و٢٠١٨ و٢٠٢١ على التوالي، اما بيئياً فقد انخفض في الحضر مقارنة بالريف لاسباب عديدة: منها حركة الهجرة الداخلية إلى المدن، وكذلك ما زالت بعض الاسر الريفية تحافظ على ممارساتها السابقة في الاهتمام بالنشاط الزراعي، فضلاً عن ذلك أن فئة الشباب الذكور لدى سكان الريف لهم رغبة بالالتحاق

في الخدمة العسكرية والنشاطات الامنية التي تعدها وزارة الاحصاء ضمن الناشطين اقتصادياً ، ويتذبذب المعدل بين الحضر؛ إذ بلغ و٤٤,٩٪ ، والريف؛ إذ بلغ المعدل ٥١,٧٪ ، ونلاحظ ان المعدل يتساوى تقريباً في البيئتين لسنتين ٢٠١٥ و٢٠١٨؛ إذ بلغ ٤٣,١٪ و٤٣,٤٪ في الحضر، وفي الريف فقد بلغ ٤٣,٥٪ و٤٣,٧٪ على التوالي، أما في عام ٢٠٢١ فقد ارتفع المعدل في الريف ليبلغ ٤٤,٧٪ وانخفض في الحضر ليبلغ ٣٩,١٪.

الجدول(١)

اتجاه وتباين لحجم ونمو القوة البشرية ١٥-٦٤ ومعدل النشاط الاقتصادي المنقح للفئة ١٥-٦٤ سنة في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١

ت	العام	الحضر			الريف			العراق		
		حجم القوة البشرية ١٥-٦٤	معدل النمو السنوي للقوة البشرية	معدل النشاط الاقتصادي	حجم القوة البشرية ١٥-٦٤	معدل النمو السنوي للقوة البشرية	معدل النشاط الاقتصادي	حجم القوة البشرية ١٥-٦٤	معدل النمو السنوي للقوة البشرية	معدل النشاط الاقتصادي
١	٢٠١٠	١٢٣٨٩٠٢٢	-	٤٤,٩	٥١٦٣٤٥٧	-	٥١,٧	١٧٥٥٢٤٧٩	-	٤٨,٣
٢	٢٠١٥	١٤٧٠٢٩٣٩	٣,٤	٤٣,١	٥٦٣٨٥٧٨	١,٧	٤٣,٣	٢٠٣٤١٥١٧	٢,٦	٤٣,٢
٣	٢٠١٨	١٥٤٩٧٦٨٩	١,٨	٤٣,٤	٥٩٦٦٣٤٥	١,٨	٤٣,٧	٢١٤٦٤٠٣٤	١,٨	٤٣,٥
٤	٢٠٢١	١٦٧٤٩٤٩٤	٢,٦	٣٩,١	٦٤٧٨٧٨٠	٢,٨	٤٤,٧	٢٣٢٢٨٢٧٤	٢,٧	٤١,٩

من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات: أ. نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠ بـ المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٥- ٢٠١٨ - ٢٠٢١)

إن هذا التذبذب والانخفاض في معدل النشاط الاقتصادي المنقح في العراق للفئة ١٥-٦٤ سنة وللمدة ٢٠١٠-٢٠٢١، يعزو إلى عدم وجود برامج تنموية سابقاً قادرة على التنمية البشرية حالية؛ إذ إن من الخصائص المميزة للعمالة في العراق أنها لم تحقق تقدماً في تطوير نوعيتها وقدراتها؛ إذ ما تزال العمالة غير الماهرة هي التي تغلب على تكوينها، وذلك بسبب طبيعة نظام التعليم وتدهوره خلال حقبة العقوبات الاقتصادية ١٩٩٠-٢٠٠٣، واستمرار معاناته في ظل التطورات الأمنية اللاحقة، الأمر الذي عرقل من امكانيات تطويره ليبتعد عن وظيفته التقليدية بتوفير الخريجين للعمل في القطاع العام والحكومي، في ظل عدم الاهتمام بالتعليم المهني وعدم تطويره واقتصاره على تخصصات محدودة لا تواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في سوق العمل ومتطلبات التنمية[١١].

ب . التباين المكاني لمعدل النشاط الاقتصادي للفئة ١٥-٦٤ سنة في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١:

من الجدول (٢) يلاحظ الانخفاض التدريجي البسيط لمعدل النشاط الاقتصادي للفئة ١٥-٦٤ سنة في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١، ويتراوح ٤١,٩- ٤٨,٣٪ للفئة العمرية ذاتها، وطبقاً لبيان عام ٢٠١٠ ان المعدل يزيد عن ٤١٪ لجميع محافظات القطر بإستثناء محافظة دهوك؛ إذ بلغ ٤٠,١٪، وبلغ اعلى معدل للنشاط الاقتصادي في كل من بغداد ٦٣,٩٪ وبابل ٥٤,٥٪.

وطبقاً لبيانات عام ٢٠١٠ ومن الجدول (٢) ولتوضيح تباين معدل النشاط الاقتصادي في العراق اعتمد على ثلاثة أقاليم لمعدل النشاط الاقتصادي وكما يأتي:

١. الاقليم المنخفض لمعدل النشاط الاقتصادي أقل من ٤٥٪: يضم هذا الاقليم ثمان محافظات كل من نينوى؛ إذ بلغ المعدل ٤٣,٥٪ وكركوك ٤٣,٣٪ وكربلاء ٤٣,٦٪ والنجف ٤٣,٩٪ والمثنى ٤٢,٨٪ وذي قار ٤٣,١٪ والبصرة ٤١,٦٪ ودهوك ٤٠,١٪ .

٢. الاقليم المتوسط لمعدل النشاط الاقتصادي يتراوح من ٤٥,١-٥٠٪: ضم هذا الاقليم ثمان محافظات كل من ديالى ٤٦,٩٪ والانبار ٤٨,٥ وكل من واسط وصلاح الدين ٤٩,٢٪ والقادسية ٤٩,٨٪ وميسان ٤٥,١٪ واربيل ٤٥,٨٪ والسليمانية ٤٧,٥٪.

الجدول (٣٤) التباين المكاني لمعدلات النشاط الاقتصادي في العراق لعمر ١٥-٦٤ سنة للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١

ت	المحافظة	٢٠١٠			٢٠٢١		
		الحضر	الريف	المعدل	الحضر	الريف	المعدل
١	نينوى	٤٤,٧	٤٢,٣	٤٣,٥	٤٢,١	٣٧,١	٣٩,٦
٢	كركوك	٤٢,٤	٤٤,٢	٤٣,٣	٣٧,١	٤٥,٣	٤١,٢
٣	ديالى	٤٩,٥	٤٤,٢	٤٦,٩	٣٦,٩	٤١,٧	٣٩,٣
٤	الانبار	٤٤,٨	٥٢,٢	٤٨,٥	٤٠,٤	٤٤,١	٤٢,٣
٥	بغداد	٤٦,٣	٨١,٥	٦٣,٩	٣٩,٣	٤٢,٦	٤١,٠
٦	بابل	٤٧,١	٦١,٨	٥٤,٥	٣٨,٥	٤٤,٠	٤١,٣
٧	كربلاء	٤٤,٠	٤٣,٢	٤٣,٦	٣٩,٨	٤٣,١	٤١,٥
٨	واسط	٤١,٢	٥٧,١	٤٩,٢	٣٩,٧	٤٥,٢	٤٢,٥
٩	صلاح الدين	٤٦,٧	٥١,٧	٤٩,٢	٤٠,٢	٤٤,٩	٤٢,٦
١٠	النجف	٤١,٨	٤٦,١	٤٣,٩	٤٠,٤	٤٤,٦	٤٢,٥
١١	القادسية	٤٦,٧	٥٢,٩	٤٩,٨	٤٠,٠	٤٦,٠	٤٣,٠
١٢	المثنى	٤٣,٧	٤١,٨	٤٢,٨	٣٩,٨	٤٥,٧	٤٢,٨
١٣	ذي قار	٤٤,٣	٤١,٨	٤٣,١	٤٠,٩	٤٥,٣	٤٣,١
١٤	ميسان	٤٤,٤	٤٥,٩	٤٥,١	٤٢,٤	٤٥,٦	٤٤,٠
١٥	البصرة	٤٣,١	٤٠,٠	٤١,٦	٤٢,٧	٤٥,٤	٤٤,١
١٦	دهوك	٤١,٩	٣٨,٤	٤٠,١	٣٦,٣	٣٤,٢	٣٥,٣
١٧	اربيل	٤٢,٤	٤٩,١	٤٥,٨	٤٤,٠	٤٠,٣	٤٢,٢
١٨	السليمانية	٤٧,٠	٤٧,٩	٤٧,٥	٤٠,٦	٤١,٥	٤١,١
١٩	العراق	٤٤,٩	٥١,٧	٤٨,٣	٣٩,١	٤٤,٧	٤١,٩

من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أ. الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠، ب نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للاسرة في العراق لسنة ٢٠١٦. د. المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ٢٠٢١.

الخارطة(١) التوزيع المكاني لأقاليم معدلات النشاط الاقتصادي في العراق للفئة ١٥-٦٤ سنة لعام ٢٠١٠

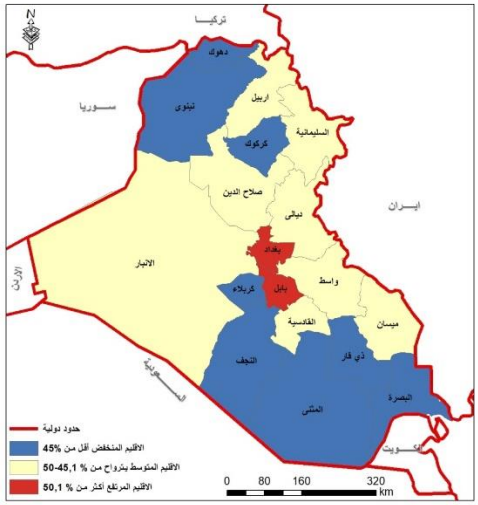

بالاعتماد على الجدول(٢)

٣. الاقليم المرتفع لمعدل النشاط الاقتصادي أكثر من ٥٠,١٪: ضم هذا الاقليم محافظتين كل من بغداد؛ إذ بلغ ٦٣,٩، ويعزو ارتفاعه إلى تضاعف عدد موظفي القطاع الحكومي أكثر من ثلاث مرات نتيجة عدم كفاية فرص العمل الأمر الذي جعل الحكومة العراقية واحدة من أكبر الحكومات في العالم من حيث عدد الموظفين فقد ارتفع عدد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة من ١٠٤٧,٠٠٠ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣٨٩٩٠١ عام ٢٠٠٨, واتسم بعدم اعتماد نظم الادارة الحديثة وتدني مستويات الحكومة الالكترونية وارتفاع معدلات الفساد وضعف واضح في كفاءة القطاع العام والحكم الرشيد[١٢] وارتفع في بابل إلى ٥٤,٥٪، ويعلل ذلك ارتفاع نسبة المساهمين في النشاط الزراعي فيها.

أما بيانات عام ٢٠٢١ فإن معدل النشاط الاقتصادي المنقح في العراق انخفض في جميع المحافظات وتراوح بين ٣٥,٣٪-٤٤,١٪ وفي ضوء التقارب في المعدل بين المحافظات اعتمد على أقليمين للمعدل كما في الخارطة (٢) وكما يأتي:

١. معدل النشاط الاقتصادي المنخفض أقل من ٤٠٪: ضم هذا الاقليم ثلاث محافظات في القطر كل من نينوى ٣٩,٦٪ وديالى ٣٩,٣٪ ودهوك ٣٥,٣٪، ويعزو إلى ظروف داعش بعد ٢٠١٤ الذي أثر كثيراً على سكان محافظتي نينوى وديالى وانتشار البطالة والفقر فيهما، أما في دهوك ونتيجة لنزوح السكان إليها ترك آثاراً كبيرة ايضاً على انخفاض معدل النشاط الاقتصادي وانتشار البطالة بين السكان.

الخارطة(٢) التباين المكاني لأقاليم معدلات النشاط الاقتصادي في العراق للفئة ١٥-٦٤ سنة لعام ٢٠٢١

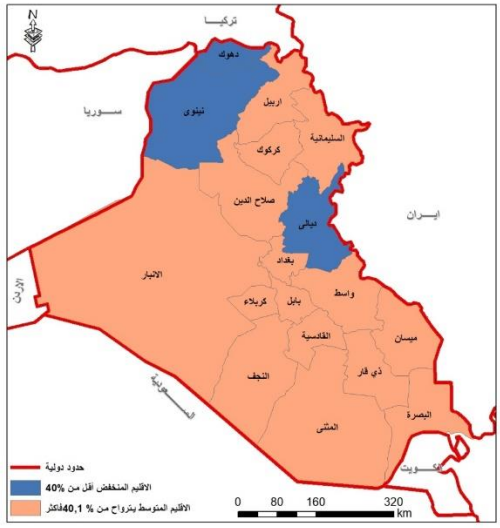

بالاعتماد على الجدول(٢)

٢. **معدل النشاط الاقتصادي المتوسط ٤٠,١٪-٤٤,١٪:** ضم هذا الاقليم خمسة عشرة محافظة في القطر وكان اعلى معدل سجل في ميسان والبصرة ٤٤٪ وأدناه سجل في بغداد وبابل وكركوك وبلغ ٤١٪. ويعلل ذلك بعد احالة كثير من الموظفين إلى التقاعد لم يتم التعويض بالايدي العاملة ودخول الفئات الشابة في سوق العمل بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بصعوبة الحصول على العمل أو الوظيفة في الدوائر العامة.

وانخفض المعدل بيئياً فقد انخفض في الحضر وادناه سجل في ديالى إذ بلغ ٣٦,٩٪، وتقارب ٤٠٪ في معظم المحافظات كبغداد وكربلاء وواسط ومثنى، أما في الريف فقد ارتفع إرتفاعاً طفيفاً لجميع المحافظات مقارنة بالحضر وتراوح المعدل ٣٤,٢-٤٦٪، وذلك لارتباط كثير من فئة الشباب بالخدمة العسكرية التي يرغبها كثير من سكان الريف في العراق.

ثانياً: التحليل المكاني للنشطين اقتصادياً طبقاً للأنشطة الاقتصادية

لدراسة توزيع السكان بحسب نشاطهم الاقتصادي ذات أهمية كبيرة لأنها توضح أوجه النشاط الاقتصادي الاساسية للدولة التي يمكن بسهولة في ضوء التصانيف المعتمدة المقارنة في الاتجاه الزمني والتباين البيئي للدولة، لأنها تشمل كل فروع النشاط الاقتصادي المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية الحيوية.

والانشطة الاقتصادية في تصنيفها تبين أن الدولة صناعية أم زراعية، والسكان النشطين اقتصادياً يقصد بهم توزيع المجال الذي يعمل فيه الفرد أو النشاط الذي يمارسه الفرد، ومن خلالها توضح توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع وقد حددت الامم المتحدة (مكتب العمل الدولي) انواع هذا النشاط في تصنيف خاص: يسمى التقسيم الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي او التصنيف الصناعي واتبعته معظم دول العالم، وهناك عدة تصانيف للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان، وسنعتمد في دراستنا

على هذا التصنيف الذي تعتمده الامم المتحدة، وكثير من الدول العربية وحتى العراق، الذي يقسم الانشطة على عشرة اصناف وهي[١٣]:

١. الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك.

٢. التعدين واستغلال المحاجر.

٣. الصناعات التحويلية.

٤. امدادات الكهرباء والغاز والماء.

٥. الانشاءات والتشييد.

٦. تجارة الجملة والمفردة ومطاعم وفنادق .

٧. النقل والتخزين والمواصلات.

٨. التمويل والتأمين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الاعمال.

٩. خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية.

١٠. النشاطات التي لم توصف[١٤]، ولدراسة هذه الانشطة الخاصة بالسكان تصبح التصانيف السابقة الآنفة الذكر اكثر فائدة لمعرفة حجم النشطين اقتصادياً ، فضلاً عن معرفة السكان في سن العمل والمساهمين فعلاً في العملية الانتاجية ، ففي ضوء المجموعات السابقة امكن تلمس تغير بارز في الاهمية النسبية لقطاعات تلك الانشطة من تعداد لآخر والتقديرات الحالية[١٥].

وبحسب بيانات الجدول (٣) لما نشره الجهاز المركزي للاحصاء في سلسلة الترقيم والحصر لعام ٢٠١٠ ، إن خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ايضاً احتلت المرتبة الاولى إلا انها تراجعت قليلاً؛ إذ بلغ نسبة العاملين فيها ٢٩,٥٪، واحتلت نسبة العاملين في تجارة الجملة والمفرد والمطاعم المرتبة الثانية؛ إذ بلغت نسبة العاملين ٢٢،٥٪، كما وتراجع النشاط الزراعي واحتل المرتبة الثالثة؛ إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع

٢٠,٥٪، واظهرت البيانات ايضاً تحسن قليل في النشاط الصناعي بمقدار ٢,٦٪ من إجمالي الانشطة الاقتصادية، أما الانشطة الاخرى فبقت على ما هي عليه في كل من التعدين والتشييد والبناء وامدادت الكهرباء والنقل والمواصلات.

أما تباين النشاط بيئياً ففي الحضر تراجع كل من نسبة العاملين في الخدمات المجتمعية وتجارة الجملة والمفرد وعلى الرغم ان انهما بحسب البيانات لهذا العام تراجعاً إلا انهما ما يزالان يحتلان المرتبة الاولى والثانية في الحضر؛ إذ بلغت نسبة العاملين المساهمين في نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ٣٥,٣٪ من إجمالي الانشطة الاقتصادية، وبلغت نسبة العاملين في قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق ٢٨,٩٪، وكما ان هناك تحسناً في نسبة العاملين في الصناعة والبالغ نسبتهم ٩,٤٪ من إجمالي، ويعد ذات الأهمية الاستثنائية في الصناعة التحويلية والدور المهم الذي يمكن ان يمارسه هذا النشاط في تحديد مسار التنمية وقدرته على تحقيق نتائج بالغة الأهمية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب وانما الاجتماعي والسياسي[١٦]، وتحسن ايضاً نشاط إمداد الكهرباء والنقل والتمويل والتأمين والعقارات؛ إذ بلغت نسبتهم ٢,٨٪ و٧,٧٪ و٤,٣٪ على التوالي، أما النشاط الزراعي فقد تراجع وبلغت نسبته ٣,٩٪.

الجدول (٣) توزيع السكان النشطين اقتصادياً للفئة ١٥-٦٤ سنة حسب نشاطهم الاقتصادي في العراق لتعدادين ٢٠١٠-٢٠٢١

ت	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٠						٢٠٢١					
		الحضر	%	الريف	%	المجموع	%	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
١	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك	١٣٢٠٣٠	٣,٩	٩٠٩٩١٤	٥٢,٦	١٠٤١٩٤٤	٢٠,٥	١٣٤٩٦٣	٢,٥	٩٨٢٤٨١	٣٦,٠	١١١٧٤٤٤	١٣,٩
٢	التعدين واستغلال المحاجر	٣١٨٤٨	٠,٩	١٢٤٢٥	٠,٧	٤٤٢٧٣	٠,٩	٣٧٩٢٣	٠,٧	٦٩٨٧٨	٢,٦	١٠٧٨٠١	١,٣
٣	الصناعات التحويلية	٣١٥٠١٠	٩,٤	١٣٣٥٤٧	٧,٧	٤٤٨٥٥٧	٨,٨	٤٧٤٧٨٣	٨,٩	٥١٢٢٦٧	١٨,٧	٩٨٧٠٥٠	١٢,٣
٤	امدادات الكهرباء والماء والغاز	٩٤٣٨٤	٢,٨	٣٨٣٥٣	٢,٢	١٣٢٧٣٧	٢,٦	٢٩٧٤٧٥	٥,٦	١٩٦٢٦٢	٧,٢	٤٩٣٧٣٧	٦,١
٥	التشييد والبناء	٢١٥٢٣٨	٦,٤	٤١٣٦٧	٢,٤	٢٥٦٦٠٥	٥,٠	٣٣١٣٤٩	٦,٢	٤٧١٦٧	١,٧	٣٧٨٥١٦	٤,٧
٦	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٩٧٤٢١٨	٢٨,٩	١٧٢٨٧٥	٩,٩	١١٤٧٠٩٣	٢٢,٥	١١١٠٨١٥	٢٠,٩	٣٢٨١٦٨	١٢,٠	١٤٣٨٩٨٣	١٧,٩
٧	النقل والمواصلات والتخزين	٢٥٥٩٨٠	٧,٧	٧٩٣٩٠	٤,٦	٣٣٩٣٧٠	٦,٧	٦٠٤٢٨٩	١١,٤	١٠٩٨٩٤	٤,٠	٧١٤١٨٣	٨,٩
٨	التمويل والتامين العقارات والخدمات المالية القطاع الاعمال	١٤٣٧٢٩	٤,٣	١٩٩٦٤	١,١	١٦٣٦٩٣	٣,٢	٢٣٨٢٠٨	٤,٥	١٣٥٢٨٩	٤,٩	٣٧٣٤٩٧	٤,٦
٩	خدمات المجتمع الخدمات الاجتماعية والشخصية	١١٨٦٩٨٧	٣٥,٣	٣١٧٤٢١	١٨,٣	١٥٠٤٤٠٨	٢٩,٥	٢٠٧٣٠٩٤	٣٩,٠	٣٤٢٧٣٦	١٢,٥	٢٤١٥٨٣٠	٣٠,٠
١٠	غير مبين	٩٣٦٢	٠,٣	٥١٢٨	٠,٣	١٤٤٩٠	٠,٣	١٠٣٣١	٠,٢	٦٢٣٩	٠,٢	١٦٥٧٠	٠,٢
١١	المجموع	٣٣٦٢٧٨٦	٧٣,٨	١٧٣٠٣٨٤	٢٦,٢	٥٠٩٣١٧٠	١٠٠	٥٣١٣٢٣٠	٦٦,٠	٢٧٣٠٣٨١	٤٤,٠	٨٠٤٣٦١١	١٠٠

المصادر :أ جهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشئات والأسر سلسلة الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠، المنشات على المستوى الوطني ٢٠١١. ب المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٢١، الاحصاء الصناعي.

وفي الريف ما زال قطاع النشاط الزراعي يحتل المرتبة الاولى وعلى الرغم من تراجعه؛ إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع ٥٢,٦٪، وكذلك تراجعت قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية واحتلت المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبة العاملين فيها ١٨,٣٪، ونلاحظ تحسناً في الانشطة الاخرى كل من الصناعة والتجارة وكهرباء، وبلغت نسبته ٧,٧٪ و٩,٩٪ و٢,٢٪، وبقت كل من التعدين والتشييد والنقل والمواصلات والتمويل والتأمين العقاري على ما كانت عليه في التعداد السابق.

أما العام ٢٠٢١ فإن الانشطة الخدمية والخدمات الاجتماعية ما زالت تحتل المرتبة الاولى؛ إذ بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط ٣٠,٥ من إجمالي الانشطة الاقتصادية، وكذلك انشطة تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق بقت في مرتبتها واحتلت المرتبة الثانية من بين الانشطة الاقتصادية، إذ بلغت نسبة العاملين فيها ١٧,٩٪، وتراجع النشاط الزراعي بمقدار ٦,٤٪ من الاجمالي؛ إذ بلغت ١٣,٩٪، كما وتحسن النشاط الصناعي بمقدار ٣,١٪، إذ بلغت نسبة العاملين فيها ١٢,٣٪، وتحسن ايضاً نشاط النقل والمواصلات بمقدار ٢,٢٪، وبلغت نسبته ٨,٩٪، وايضاً نما نشاط التشييد والبناء بمقدار ٣,٧٪، وبلغت نسبته ٦,٧٪، وأن التحسن في الانشطة الاقتصادية في العراق، يعود إلى أولاً تم الاعتماد على معادلة التغير السنوي وبينت النتائج هناك تحسن الانشطة الاقتصادية، وثانياً هناك دعم حكومي لبعض الانشطة الاقتصادية منها الزراعي والعقاري والصناعات الصغيرة لكن بالواقع لم يحقق تقدماً كبيراً في مساهمة السكان فيها، وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من معدلات النمو الاقتصادي في القطر.

الاستنتاجات

١. إنّ الوضع الاقتصادي في العراق خلال للمدة ٢٠١٠-٢٠٢١، اتسمت بعدم الاستقرار للوضع الامني الّتي قادت لنتائج سلبية على الاقتصاد العراقي، وتذبذب نمو وتباين القوة البشرية ١٥-٦٤ سنة في العراق بوصفها القوة الدولة بكافة جوانبها، إلّا أن الظروف الاقتصادية الرئيسة وقعت في ظل غياب للخطاب الاقتصادي الموضوعي، وبات حديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان العراق.

٢. ان الخطط التنموية لم تتضمن رؤية مستقبلية أو توصيات تستهدف ضرورة تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية وارتفاع نسبة مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي .

٣. تأثر كلّ من حجم ونمو القوة البشرية ومعدل النشاط الاقتصادي العام بالظروف التي مر بها العراق كالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والامنية ، وتراوح معدل النمو السنوي للقوة البشرية ١,٨-٢,٧٪ سنوياً، وتراوح معدل النشاط الاقتصادي المنقح لعمر ١٥-٦٤ سنة في العراق بشكل عام يفوق ٤٠-٦٣٪ من إجمالي القوة البشرية لعام ٢٠١٠، واعلى معدل سجل في بغداد وبابل، أما في عام ٢٠٢١ فقد تراوح ما بين ٣٥-٤٤٪.

٤ ويتباين النشطين طبقاً للانشطة الاقتصادية في العراق ؛ إذ احتلت خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية المرتبة الأولى، وبلغت ٣٠٪ من إجمالي ويليها قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم، ثم يليها قطاع الزراعي، أما الانشطة الاخرى فانخفض نسبتهم.

الهوامش

(١) الامم المتحدة، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢ ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ص١١٢.

(٢) لمياء أحمد محسن، التباين المكاني للنشطين اقتصادياً في العراق عام ٢٠١٢،جامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد السادس،٢٠١٤،ص٦٢٧

(٣) يسرى عبدالرزاق الجوهري وحافظ مصطفى محمد ، جغرافية السكان، ط١، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧١، ص٢٨٩.

(*) معدل النشاط الاقتصادي الخام = مجموع(المشتغلين+المتعطلين للفئة ١٥-٦٤) ÷ إجمالي السكان ×١٠٠

(٤) ينظر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان،ج٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن،٢٠١٤، ص٣٦

(**) معدل النشاط الاقتصادي المنقح/ الصافي = $\frac{\text{مجموع النشطين ١٥-٦٤}}{\text{القوة البشرية ١٥-٦٤}} \times ١٠٠$

ينظر: محمد احمد الزعبي، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية دراسة نظرية – تطبيقية، صنعاء، اليمن، ١٩٩٥، ص١٧٠-١٧١.

(٥) منصور أحمد الراوي ، دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكم، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٦.

(٦). صادق جعفر ابراهيم ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاداب ، البصرة ، ٢٠٠٣, ص٦٥ .

(٧)U.N, World population ,Trends and polices 1979 Monitoring , vol.1, New York , 1980 , p. 150 .

(*) هذه الفئة تخضع للاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، فهناك من يعتبرها ضمن القوى العاملة (النشطين اقتصاديا") والبعض الاخر ضمن السكان غير النشطين اقتصاديا" .

ينظر : ناجي سهم رسن ، القوى العاملة الانثوية في محافظة واسط دراسة في جغرافية السكان ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٥، ص ١٢ .

(٨). ناجي سهم رسن، المصدر السابق، ص١٢.

(٩) United Nations , Method of Analysing census data on Economic Activities of population , population studies , No. 34 . N . Y . , (1968) p . 5 .

(١٠) الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراقية، قانون التقاعد الموحد، رقم (٩) العدد ٤٣١٤, لسنة ٢٠١٤، البند (اولاً) المادة (٦١) .

(١١) الامم المتحدة، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص١٢١.

(١٢) المصدر السابق ، ص١١٢.

(١٣) لطيف هاشم كزار الطائي، خصائص السكان في محافظة واسط دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص١٣٥.

(١٤) عدنان كاظم الزبيدي، تركيب الســـكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل،، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٣٢.

(١٥) باسم عبد العزيز عمر العثمان ، سكان محافظة القادسية دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب،جامعة البصرة، ١٩٩١، ص٢٠٤.

(١٦) منصور مطني عبد الكريم الراوي ، السكان والقوى العاملة في الخليج العربي ، دراسة تحليلية في المشكلات والسياسات ، مطبعة التعليم العالي، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٤-٣٥ .

المصادر

- الامم المتحدة، تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.
- لمياء أحمد محسن، التباين المكاني للنشطين اقتصادياً في العراق عام ٢٠١٢، جامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد السادس،٢٠١٤.
- يسرى عبدالرزاق الجوهري وحافظ مصطفى محمد، جغرافية السكان، ط١، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧١.
- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان،ج٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن،٢٠١٤
- محمد احمد الزعبي، الكتاب المرجعي في الثقافة الســكانية دراســة نظرية – تطبيقية، صــنعاء، اليمن، ١٩٩٥.
- منصور أحمد الراوي ، دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكم، بغداد، ١٩٨٩ .
- صادق جعفر ابراهيم ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاداب ، البصرة .
- (16)U.N, World population ,Trends and polices 1979 Monitoring , vol.1, New York , 1980.

- ناجي سهم رسن ، القوى العاملة الانثوية في محافظة واسط دراسة في جغرافية السكان ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٥.
- (16) United Nations , Method of Analysing census data on Economic Activities of population , population studies , No. 34 . N . Y, (1968) .
- ١٦() الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراقية، قانون التقاعد الموحد، رقم (٩) العدد ٤٣١٤, لسنة ٢٠١٤، البند (اولاً) المادة (٦١) .
- لطيف هاشم كزار الطائي، خصائص السكان في محافظة واسط دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة، ١٩٨٩.
- عدنان كاظم الزبيدي، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- باسم عبد العزيز عمر العثمان، سكان محافظة القادسية دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب،جامعة البصرة، ١٩٩١.
- منصور مطني عبد الكريم الراوي ، السكان والقوى العاملة في الخليج العربي ، دراسة تحليلية في المشكلات والسياسات ، مطبعة التعليم العالي، بغداد ، ١٩٨٩ ،.